

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا مختصر جامع لمعرفة علم الحديث مرتب على مقدمة ومقاصد **المقدمة** في بيان
أصوله وأصطلاحاته **المتن** هو الفاظ الحديث التي يتقوم بها المعاني **والحديث**
أعم من أن يكون قول الرسول صلعم والصحابي والتابعين وفعله وتقريره
والسند أخبار على طريق المتن **والإسناد** هو رفع الحديث إلى قائله وهما
متقاربان في معنى اعتماد الحفاظة صحة الحديث وضعفه عليهما **والخبر**
المواتر ما بلغت رواة في الكثرة مبلغا أحاطت العادة تواطهم على الكذب
ويروم هذا فيكون أوله كآخره ووسطه كطرفيه كالقرآن والصلوات الخمس
قال ابن الصلاح من سئل عن إبراز مثال لذلك في الحديث أعياه طلبه
وحديث إنما الأعمال ليس من ذلك وأن نقل عدد التواتر وأكثر لانه ذلك
طرأ عليه في وسط أسناده نعم حديث من كذب على متعمدا فليتبوء عقوبته
من النار نقله من الصحابة الجهم الغفير قيل هم أربعون وقيل اثنان وستون
وفيهم العشرة المبشرة ولم يزل العدد على التوالي في ازدياد **والأحاديث**
مالم ينسب إلى التواتر وهو مستفيض وغيره قال ابن الجوزي حذر الأحاديث
بعيد مكانة غير أن جماعة بالغوا في تتبعها وحصرها قال الامام

احمد بن

احمد بن محمد بن سبعمائة الف وكسر وقال قد جمعت في المسند احاديث اتفقها
من اكثر من سبعمائة الف وخمسين الفا فما اختلفتم فيه فارجعوا اليه وما
لم تجدوا فيه فليست بحجج والمراد بهذه الأعداد الطرق لا المتون **المقاصد**
اعلم ان متن الحديث نفسه لا يدخل في الاعتناء رالة نادر بل يكتسب صفة
من القوة والضعف وبين بين بحسب اوصاف الرواة من العدالة و
الضبط والحفظ وخلافها وبين ذلك وبحسب الإسناد من الاتصال
والانقطاع والرسالة والاضطراب ونحوها فالحديث على هذا ينقسم
إلى صحيح وحسن وضعيف هذا اذا نظر إلى المتن وأما اذا نظر إلى اوصاف
الرواة فيقتل ثقة عدل ضابط وغير ثقة أو مشتم أو مجهول أو كذوب
أو نحو ذلك فيكون البحث عن الجرح والتعديل واذا نظر إلى كيفية أخذهم
وطرق تحملهم الحديث كان البحث عن اوصاف الطالب واذا بحث عن
اسمائهم ونسبهم كان البحث عن تعيينهم وتشخيص ذواتهم فالمقاصد
مرتبة على أربعة ابواب **الكتاب الاول** في اقسام الحديث وانواعه وفيه
ثلاثة فصول **الفصل الاول** في الصحيح هو ما اتصل سنده بنقل العدل
الضابط عن مثله وسلم عن شذوذه وعلته ونعني بالمتصل ما لم يكن مقطوعا

بأن وجه كان وبالعدل من لم يكن مستورا لعدالة ولا مجروحا وبالضابط
من يكون حافظا متيقظا وبالشدوذ ما يرويه الثقة مخالفا لرواية
الناس ومخترزا لعله عما فيه أسباب خفية غامضة قادمة وتفاوت
درجات الصحيح بحسب قوة شروطه وأول من صنف في الصحيح البخاري
الامام البخاري ثم مسلم وكتابهما اصح الكتب بعد كتاب الله العزيز واما
قول الشافعي رحمه ما اعلم شيئا بعد كتاب الله اصح من موطا ما لك رحمه
فقبل وجود الكتابين واعلى اقسام الصحيح ما اتفقا عليه ثم ما انفرد
به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما كان على شرطهما وان لم يخرجاه ثم على
شرط البخاري ثم على شرط مسلم ثم ما صححه غيره من الائمة فهذه سبعة
اقسام وما حذف سند فيها وهو كثير في تراجم البخاري قليل جدا
في كتاب مسلم فما كان بصيغة الجرم نحو قال فلان وفعل وامر وروى
وذكر معروفا فهو حكم بصحة وما روى من ذلك مجهولا فليس حكما
بعقته ولكن ايراده في كتاب الصحيح مشعر بصحة اصله واما قول الحاكم اختيا
البخاري ومسلم ان لا يذكر في كتابيهما الا ما رواه الصحابي المشهور عن
رسول الله صلى الله عليه وآله رواه ثقتان فكثر ثم يرويه عنه تابعي مشهور

وله ايضا رواه ثقتان فكثر ثم كذلك في كل درجة فبفتح قال الشيخ
محيي الدين النووي رحمه ليس ذلك من شرطها لاخراجها احاديث ليس لها
الا اسناد واحد منها حديث انما الاعمال في النظر في الصحيحين
كثيرة قال ابن حبان تفرد بحديث انما الاعمال اهل المدينة وليس هو
عند اهل العراق ولا عند اهل مكة ولا الشام ومصر ورواه هو يحيى بن
سعيد القطان عن محمد بن ابراهيم عن علقمة عن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه هكذا رواه البخاري ومسلم وابوداود والترمذي والنسائي وابن
ماجة مع اختلاف في الرواية بعدي يحيى يعرف بالرجوع الى هذه الصحاح
الفصل الثاني في الحسن قال الترمذي هو ما لا يكون في اسناده تم
ولا يكون شاذ او يروى من غير وجه نحوه والخطابي ما عرف مخرجه واهله
رجالهم وعليه مدار اكثر الحديث فالمنقطع ونحوه مما لم يعرف مخرجه
وكذا المدلس ذالمبنيين وبعض المتأخرين هو الذي فيه ضعف قريب
محمتم ويصلح للعمل به وقال ابن الصلاح هو قسمان احدهما لم تخل رجال
اسناده غير مستور غير مغفل في روايته وقد روى مثله او نحوه من وجه آخر
الثاني ما اشتهر رواه بالصدق والامانة وقصر عن درجة رجال الصحيح

حفظا واتقانا بحيث لا يعد ما انفرد به منكرا ولا يدر في القسمين من سلاهما
عن الشذوذ والتعليل قيل ما ذكره بعض المتأخرين مبنى على ان معرفة
الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف لانه وسط بينهما فقوله قريب
اي قريب مخرج الى الصحيح محتمل كذبه لكون رجاله استورين والفرق بين
حدى الصحيح والحسن ان شرط الصحيح معتبرة في حد الحسن لكن لا
العدالة في الصحيح ينبغي ان يكون ظاهرة والاتقان كاملا وليس ذلك
شرطا في الحسن ومن ثم احتج الى قيد قولنا ان يروى من غير وجه مثله
او نحوه ليخبر به فاعلم ان الضعيف هو الذي يعد عن الصحيح مخرجه
واحتل الصدق والكذب ولا يحتمل الصدق اضلا كما لموضوع وانما
سعى حسنا بحسن الظن براويه ولوقيل الحسن هو مسند من قرب من
درجة الثقة او مرسل ثقة وروى كلاهما من غير وجه وسلم عن شذوذ
وعلة لكان اجمع الحدود واضبطها وبعدها عن التعقيد ونفى بالمسند
ما اتصل اسناده الى منتهاه وبالثقة من جمع بين العدالة والضبط
والتكثير ثقة للشيوخ كما سيأتي بيانه في نوع المرسل والحسن حجة كالصحيح
ولذلك ادرج في الصحيح قال ابن الصلاح تسمية محي السنة في المطابع

السنن بالحسان تساهل لان فيها الصحاح والحسان والضعاف وقول
الترمذي حديث حسن صحيح يريدانه روى باسنادين احدهما يقتضي الصحة
والآخر الحسن او المراد اللغوي وهو ما تامل اليه النفس ونستحسنه والحسن
اذ روى من وجاخر ترقى من الحسن الى الصحيح لقوة من الجهتين فيعقد
احدهما بالآخر ونفقى بالترقي انه ملحق في القوة بالصحيح لانه عينه واما
الضعيف فكذب راويه ونسقه لا يخبر بتعدد طرقه كما في حديث طلب العلم
فريضة على كل مسلم قال البيهقي هذا حديث مشهور بين الناس واسناده ضعيف
وقدر روى من اوجه كثيرة كلها ضعيفة **الفصل الثالث** في الضعيف هو
ما لم يجتمع فيه شروط الصحيح والحسن وتفاوت درجاته في الضعف
بحسب بعده من شروط الصحة ويجوز عند العلماء التساهل في اسانيد
الضعيف دون الموضوع وروايته من غير بيان ضعفة في المواضع والقصص
وفضائل الاعمال لانه صفات الله تعالى واحكام الحلال والحرام قيل كان من
مذهب النساء ان يخرج عن كل من لم يجتمع على تركه وابوداود كان يأخذ
مأخذه ويخرج الضعيف اذا لم يجد في الباب غيره ويرجع على رأى الرجال
وعن الشعبي ما حدثك هؤلاء عن النبي ثم فخذيه وما قالوا برأيهم فالقته

وما يعدله وروى اوتيت الكتاب ومثله معه وقد صنف ابن الجوزي في الموضوعات
مجلدات قال ابن الصلاح اوردع فيها كثيرا من الاحاديث الضعيفة وللشيخ الحسن
بن محمد الصغاني الدار المتقطعة في تبين الغلط **الباب الثاني** في الحجج
والتعديل وجوز ذلك صيانة للشيعة وبها يتميز صحيح الحديث وضعيفه فيج
على المتكلم التثبت فيما فقد اخطأ غير واحد في تحريمه بما لا يخرج وفيه
فضلا **الاول** في العدالة والضبط العدالة ان يكون الراوي بالغاً
مسلماً عاقلاً سليماً من اسباب الفسق وحوارم المروءة والضبط
ان يكون متيقظاً حافظاً غير مغفل ولا ساه ولا شاك في حالتي التحمل والاداء
فان حدث من حفظ ينبغي ان يكون حافظاً وان حدث عن كتابه ينبغي ان يكون
ضابطاً وان حدث بالهوى ينبغي ان يكون عارفاً بما يحتل به المعنى ولا تشترط
الذكورة ولا الحرية ولا العلم بفقته وغريبه ولا البصر ولا العدد وتعرف
العدالة بتنصيب عدلين عليها اويلا للاستيفاضة ويعرف الضبط بان
يعتبر رواية بروايات الثقات المعروفين بالضبط فان وافقهم غالباً
وكانت مخالفة نادرة عرف كونه ضابطاً **الثاني** في الحجج لا يقبل
رواية من عرف بالتساهل في السماع والسمع بالنوم او الاشتغال او

لامن اصل مصحح اويكتر سهوه اذا لم يحدث من اصل مصحح او كثرت الشواذ و
المنكر في حديثه ومن غلط في حديثه فيتن له الغلط قاصراً ولم يرجع قبل تسقط
عدالة قال ابن الصلاح هذا اذا كان على وجه العناد واما اذا كان على وجه
التفكير والبحث فلا **تذييل** اعرض للناس في هذه الاعصار عن مجموع الشروط
المذكورة واكتفوا من عدالة الراوي بكونه مستوراً او من ضبطه بوجود سماع
مثبت بخط موثوق به وروايته من اصل موافق لاصل شيخه وذلك لان الحديث
الصحيح والحسن وغيرها قد جمعت في كتابه الحديث فلا يذهب شيء منه عن
جميعهم والقصد بالسمع بقاء التسلسل في الاسناد المخصوص بهذه الامة
الباب الثالث في تحمل الحديث يصح التحمل قبل الاسلام وكذا قبل البلوغ
فان الحسن والحسين وابن عباس وابن الزبير تحملوا قبل البلوغ ولم يزل الناس
يسمعون الصبيان واختلف في الزمن الذي يصح فيه السماع من الصبي خمس
وقيل بعشر كل صغير بحاله فاذا افهم الخطاب ورد الجواب صححنا سماعه
وان كان دون خمس والام يصح وتحمل الحديث طرق الاول السماع من
لفظ الشيخ الثاني القراءة عليه الثالث الاجازة ولها انواع اجازة معين
لمعين كاجرتك كتاب البخاري واجرت فلان جميع ما اشتمل عليه فهرستي

ولجاجة معين في غير معين كاجرتك مسموعاتي او مروياتي واجازة العموم
كاجرت للمسلمين او لمن ادرك زمانى والصحيح جواز الرواية بهذه
الاقسام واجازة المعدوم كاجرت لمن يولد لفلان والصحيح المنع ولو قال
فلان ولم يولد له او كذا ولعقبك جاز كالوقف والاجازة للتفعل الذى
لم يميز صحته لانها اباحة للرواية والاباحة تقص للعاقل وغيره واجازة
المجاز كاجرت كذا ما اخبرني وتستحب الاجازة اذا كان المجيز والمجاز
له من اهل العلم لانها توسع يحتاج اليه اهل العلم وينبغي للمجيز بالكتابة
ان يلفظها فان اقتصر على الكتابة صححت الرابع المناولة واعلاها
ما يقرن بالاجازة وذلك بان يدفع اليه اصل سماعه او فرعاً مقابله و
يقول هذا سماعي او روايتي عن فلان اجرت كذا روايته ثم يبيِّن في يده تليكا
او الى ان ينسخ ومنها ان يباول الطالب الشيخ سماعه في تمامه وهو عارف
مستيقظ ثم يباوله الطالب ويقول هو حديثي او سماعي فاروعني ويسمى
هذا عرض المناولة ولها اقسام اخر الحامس للكتابة وهي ان يكتب مسموعاً
لغائب او حاضر بخطه او ياذن بكتيبه وهي اما مقترنة بالاجازة كان يكتب
اجرت كذا ومجردة عنها والصحيح جواز الرواية على التقديرين

السادس للاعلام وهو ان يعلم الشيخ الطالب ان هذا الكتاب روايته من غير
ان يقول اروي عنى والاصح ان لا يجوز روايته لاحتمال ان يكون الشيخ
قد عرف فيه خلافاً فلا ياذن فيه السابع الوجادة من وجد يجد مؤكداً وهو
ان يقف على كتاب بخط شيخ فيه احاديث ليس له رواية ما فيها فله ان يقول
وجدت او قرأت بخط فلان او في كتاب فلان بخط حدثنا فلان و
يسوق باقى الاستاد والمتن وقد استمر عليه العمل قديماً وحديثاً وهو
من باب المرسل وفيه شوب من الاتصال واعلم ان قوماً شددوا وقالوا
لا حجة الا فيما رواه حفظاً وقيل يجوز من كتابه الا اذا اخرج من يده و
تساهل آخرون وقالوا يجوز الرواية من نسخ غير مقابلة باصولها
والحق انه اذا قام في التحمل والضبط والمقابلة بما تقدم جازت الرواية
منه وكذا ان غاب عنه الكتاب اذا كان الغالب سلامة من التغيير ولا سيما
اذا كان مما لا يخفى تغييره غالباً **الباب الرابع** في اسماء الرجال الصغرى
مسلم رأى النبي صلى الله عليه وسلم وقال لا صوتيون من طالت مجالسة والتابع كل مسلم
صحب صحابياً وقيل من لقيه وهو الاظهر والبحث عن تفاصيل الاسماء
والكنى واللقاب والمراتب في العلم والورع لهاتين المرتبتين وما بعدهما

يفضي الى تطويل **توفي** ماكد بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة وولد سنة
ثلث احدى واربع وتسعين وابو حنيفة ببغداد سنة خمسين ومائة
وكان ابن سبعين **والشافعي** بمصر سنة اربع ومائتين وولد سنة خمسين
ومائة واحمد بن حنبل ببغداد سنة احدى واربعين ومائتين وولد سنة
اربع وتين ومائة **والبخاري** ولد يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال
سنة اربع وتسعين ومائة ومات ليلة الفطر سنة ست وخمسين و
مائتين بقرية ضرتك من البخاري ومسلم مات بنينا بور سنة احدى
وستين ومائتين وسمان ابن خمس وخمسين وابوداود بالبصرة سنة
سبع وسبعين ومائتين **والترمذي** بترمذ سنة تسع وسبعين ومائتين
والنسائي سنة ثلث وثلثمائة والدارقطني ببغداد سنة خمس ومائتين
وثلثمائة وولد بها سنة ست وثلثمائة **والحاكم** بنينا بور سنة خمس
واربعائة وولد بها سنة احدى وعشرين وثلثمائة **والبيهقي** ولد سنة
احدى وثمانين وثلثمائة ومات بنينا بور سنة ثمان وخمسين واربعائة
تمت الرسالة الشريفة المنسوبة الى المولى ^{المولى} والاسكندر مولانا السيد الشريف
العلامة قدس الله سره ونور ضريحه في اصول الحديث في تاريخ سنة ١٠٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الله ربّي وانا عبده الفقير المتوكل على الله الغني محمد حسين بن محمد مؤمن البخاري اصلا والخوافي مولدا
والسمرقندي مكنتا واخفى مذهبا والنقشبندی طريقة كنت مجاورا في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم
سبعة سنين وذي الحجين مجاورا ثلاث سنين منا بها في مكة بلدا له الامين ساكن جبل ابي قيس في سوق الليل
عند القشاشيين قريب مولد النبي صلى الله عليه وسلم من الله تعالى علي وشرفني من فضل جدي كثر من
الاولياء المقربين والعلما الراغبين خصوصا حضرت قطب العارفين وغوث الموحدين وشهد الثقلين
من الانس والجان المنعوت من علو درجته بين الاولياء بحضرة ايشان حضرت سيدنا شمس ضاوية ديهدي
سمرقندي قدس الله روحه واقاض على العالمين فوضه واجازدني باذن الله ورسوله وجميع الاولياء
فيما اجازهم الله ورسوله من بليغ احكام الشريعة الغراء النبوية والطريقة الاسنا المصطفوية فاعلام
للجن والانس باي خليفة الله في الارضه وواسطة بالحق بينه وبين خلقه انا مفتاح فرائض معرفة الله
في قبضته فمن اراد معرفة الله في عرفه انشا الله ومن اصب لفا الله في بشاهد لقا الله كنت مع الله
قبل وجودي وجئت من الله الى وجودي ورجعت الى الله عن وجودي فاننا ودبعت الله بينكم وانتم
يوم القيمة تسألون عني فمن اصبنى احبه الله ومن ارضاني ارضاه الله ومن اعانني اعانه الله فهو
حبي ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير فمن جعل مثقال ذرة خيرا يره ومن جعل مثقال ذرة شرا يره
وصل الله على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين الطيبين الطاهرين

